مسالك
الفكر والسياسة والاقتصاد

المدير ورئيس التحرير : د. رضوان زهرو | عدد مزدوج 21-2012/22 | الثمن : 30 د.

من يحكم المغرب.. ؟
الملكية وأثرها على الفعل العمومي

- مأزق الأحزاب
- الملكية المغربية وتحديات الحراك العربي
- الملكية المغربية وواقع التنمية السياسية
- الملكية المغربية والبيعة
- الملكية المغربية والسياسة الخارجية
- الملكية المغربية وآفاق الدبلوماسية الرسمية
- المرأة وسؤال المناصفة
- الدولة والجهات، على ضوء الدستور الجديد
- سؤال الحكامة الترابية بالمغرب
- النخب الحزبية وأثرها على العمل البرلماني بالمغرب
- الدولة المغربية وعلاقاتها الاقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء
- الإصلاح الدستوري في البحرين ؛ تحول ديمقراطي أم تمرد طائفي ؟

د. رضوان زهرو
د. سمير بلمليح
د. محمد المساوي
د. رشيد لبكر
ذة. فاطمة الزهراء هيرات
ذ. العزوزي يوسف
ذة. فاطمة الزهراء بابا أحمد
ذ. علي قاسمي التمسماني
ذ. هشام مليح
د. إدريس لكريني
ذ. لحسن الحساوي
ذ. أحمد البوعينين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اللجنة العلمية

د. رضوان زهرو (الاقتصاد والتدبير) - د. عبد المجيد بريسول (الاقتصاد والتدبير)

د. حسن بوكنتوش (الاقتصاد والتدبير) - د. توفيق بنقرعاش (الاقتصاد والتدبير)

د. محمد مطميحي (الاقتصاد والتدبير) - د. فيصل زعراوي (الاقتصاد والتدبير)

د. نجيب المهتدي (القانون العام) د. إدريس كودان (القانون العام)

د. عبد الحق صافي (القانون الخاص) - د. عبد الواحد شعير (القانون الخاص)

د. امحمد سكام (القانون الخاص) - د. فريد السموني (القانون الخاص)

المدير ورئيس التحرير : د. رضـــوان زهـــرو

المراسلات : E.mail: zahrouradouane@gmail.com

الهاتف : 39 46 65 46 0661 / 66 41 20 0672 ـ الفاكس : 81 46 31 0523

السحب : مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء

الإخراج الفني : محمدبوري

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

ملف الصحافة : 6 ص/2004 ـ الإيداع القانوني : 0045-2004 ـ ردمك : 4111-761X

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

■■ سنحاول، من خلال هذه الورقة، البحث في مدى تأثير أوضاع الأحزاب السياسية وممارساتها على مواكبة التحولات المجتمعية، ومدى قدرتها على إفراز نخب قادرة على التأثير، في ظل الاختلالات المختلفة التي تعيشها، قبل التطرق للتأثيرات المحتملة والمفترضة للتحولات السياسية والدستورية الأخيرة بالمغرب على أداء الأحزاب، وتداعياتها على النخب والعمل البرلماني؟ ■■

النخب الحزبية و أثرها على العمل البرلماني بالمغرب

د. إدريس لكريني*

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى، باعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة. فداخل أي مجتمع، نجد هناك فئة محدودة حاكمة؛ تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. وتلعب أدوار طلائعية داخل النسق السياسي وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، وأخرى واسعة محكومة؛ ولا تملك نفس الإمكانيات، فيما يخص صناعة هذه القرارات.

ويكتسي موضوع النخب، على اختلافها في المرحلة الراهنة مغربيا وعربيا، أهمية كبرى، بالنظر للأدوار الطلائعية التي يفترض أن تتحملها في توجيه الأحداث وتعزيز مسار الإصلاح الديمقراطي.

يتبوأ البرلمان مكانة متميزة في النظام السياسي والدستوري للدول، بالشكل الذي يجعل منه أحد المقوّمات الأساسية للدولة الحديثة؛ فإلى جانب مهامّه المرتبطة بالتشريع وإعمال الرقابة على العمل الحكومي ورسم السّياسات العمومية للدولة، تحظى الهيئات التشريعية في مختلف الأنظمة الدستورية ببعض الصلاحيات المرتبطة بالشأن الدبلوماسي، الأمر الذي يفترض احتضانه لنخب كفؤة، قادرة على تحمل هذه المسؤوليات، بصورة فعالة وبناءة.

(*) أستاذ بكلية الحقوق - مراكش.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا كانت هذه الفعالية تسائل قواعد اللعبة ومدى قدرتها على إفراز نخب برلمانية في مستوى المهام التي تحظى بها هذه المؤسسة، في زمن تعقّدت فيه القضايا الاجتماعية والسياسية...، من حيث ضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية وترسيخ مبدأ المساواة وقيم المنافسة الشريفة، فإنه يسائل في نفس الوقت الأحزاب السياسية - باعتبارها أساسا لكل عملية ديمقراطية مفترضة - ومدى قدرتها أو رغبتها في تزكية واقتراح النخب المطلوبة في الانتخابات التشريعية، بناء على معايير موضوعية، مبنية على الكفاءة والرصيد النضالي للعضو، بما يمكن أن يدعم أداء مؤسسة البرلمان.

أولا: أزمة تجدّد النخب الحزبية بالمغرب

جاءت نظرية النخبة كردّ فعل على استحالة تطبيق الديمقراطية، باعتبارها "حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه". ويطرح موضوع النخبة صعوبات مفاهيمية جمّة، نظرا لتعدد الرؤى والمقاربات في هذا الشأن؛ ويظل نجاح النخب في تحقيق الديمقراطية والتنمية؛ مرتبطا بمدى قوتها ومصداقيتها وتجدّدها.

كان للباحثين الإيطاليين موسكا Moska وباريتو Pareto الأثر الكبير في ذيوع مفهوم النخبة؛ من خلال دراساتهما الاجتماعية في بداية القرن العشرين، وقد أكدا معا على أن المجتمعات تنقسم إلى طبقتين: الأولى حاكمة والثانية محكومة.

والنخبة من منظورهما هي مجموعة قليلة من الأشخاص، توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة والقدرة..) وأخرى ذاتية (المواهب..) بالشكل الذي يجعلها متميزة عن باقي أفراد المجتمع وقادرة على التأثير فيه.

أما لازويل Lassswel، فقد عرّف النخبة بتلك الطبقة التي تتميز بقدرتها على التأثير أكثر من غيرها، مع جنيها لنتائج ملموسة نتيجة لذلك.

أما "رايت ميلز"، الذي ركّز على المجتمع الأمريكي في دراساته، فهو يقيم علاقة وطيدة بين النخبة وامتلاك إمكانية اتخاذ القرار، حيث توصّل إلى أن هناك مجموعة من المؤسسات تتحكم في مسار الولايات المتحدة؛ حدّدها في المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية والشركات الكبرى، من خلال نخب تحتل مكانة مهمة داخل هرم اتخاذ القرار بهذه المؤسسات.

وفيما يتعلق بالنخبة السياسية؛ نجد بنتام Puntam يقصرها فقط على "أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين". فالنخبة السياسية من منظوره تقتصر فقط على البرلمانيين والوزراء ورؤساء الدولة، بالإضافة إلى كبار الموظفين[1]..

تتوافر للنخبة مجموعة من المقومات الذاتية من قبيل الذكاء، والإبداع، والاجتهاد، والطموح.. من جهة، والموضوعية المرتبطة بالإمكانيات الاقتصادية والعلمية والوظيفية.. من جهة ثانية والتي تجعل منها- باعتبارها أقلية - تتحكم وتؤثر في فئات عريضة من المجتمع.

ومن الطبيعي أن تتوافر لكل مجتمع من المجتمعات - بغض النظر عن درجة نمائه وتطوره - نخبة تحظى بأهمية كبرى على مستوى قيادة الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو العسكرية أو الاقتصادية[2]..

وعادة ما يتأتّى الولوج إلى النخبة السياسية عبر مداخل مختلفة، تتأرجح بين الوراثة والقوة والتعيين والتزكية والانتخاب..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن تجدّد النخب يظل أمرا مطلوبا - ولو تم ببطء - لأجل تعزيزها بعناصر جديدة كل حين، غير أن أهمية هذا التجدد ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي تشتغل فيه هذه النخبة؛ فكلما كان الفضاء ديمقراطيا ومنفتحا، برزت حركية وحيوية هذا التجدّد باستمرار، وكلما كان النظام السياسي منغلقا وشموليا حدث العكس.

فالنخب التي تبرز داخل بنيات تسلطية، غالبا ما تضع شروطا تعجيزية للالتحاق بصفوفها، كما أنها لا تقرّ بأهمية الممارسة الديمقراطية، إلا عندما تكون هذه الأخيرة في صالحها، حيث تجيد استعمال سبل منحرفة لتغذية نفسها، فتلجأ - مثلا - إلى آلية الانتخابات المزوّرة، بما يسمح بعودة نفس الوجوه أو صعود النخب الموالية لها.

تتباين أوضاع الأحزاب السياسية بالمغرب، من حيث استقطاب وتجدّد النخب، بحسب قوة وحضور الحزب داخل المجتمع وتدبيره لاختلافاته الداخلية ومدى تموقعه في المجال الحضري أو القروي..

تعيش مجموعة من الأحزاب السياسية بالمغرب مجموعة من الاختلالات المرتبطة بتجدّد النخب، إثر تلويح النخب القديمة بالشرعية التاريخية[3] وتهميش الأساليب الديمقراطية، كلما تم الاقتراب من مراكز القرار داخل الهياكل الرئيسية للحزب، من خلال فرض منطق التزكية والتعيين والوراثة.. وتهافت عدد من هذه الأحزاب على استقطاب الأعيان خلال الانتخابات، وعدم قدرتها على تحديث وتطوير بنائها وخطاباتها، وعدم استحضار الكفاءة والموضوعية في تزكية المرشحين للانتخابات.. وتغييب الآليات الديمقراطية في تدبير قضاياها واختلافاتها الداخلية، مما أدى إلى تأزّم العلاقة بين قيادات عدد من الأحزاب وحركاتها الشبيبية وأسهم في مغادرة عدد من الطاقات الشابة للأحزاب.

فعندما برز حزب الأصالة والمعاصرة على الساحة السياسية، استطاع في وقت وجيز أن يستقطب عددا من النخب العائمة، بل وجلب نخبا عديدة من أحزاب أخرى، مما يؤكد هشاشة بنية الأحزاب وعدم قدرتها على خلق نخب مخلصة ومؤمنة بمبادئ الحزب.

كما أن إقبال بعض الأحزاب على «استوزار» شخصيات تكنوقراطية، من خارج الحزب في كثير من الأحيان، يعكس عدم انفتاحها بالشكل الكافي على النخب التقنية والمثقّفة..

ويبدو أن بعد الأحزاب عن فضاء الجامعة، التي كانت مصدرا لتجدّد النخب المثقفة والمكونة وذات الرصيد النضالي، أثّر بشكل كبير في تراجع هذا التجدّد؛ وهو الدور الذي لعبته الجامعة إلى حدود نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم، حيث كان لها دور كبير في حضور وتعزيز مكانة الأحزاب داخل المجتمع وانفتاحها على قضاياه.

كما أن خروج حركة 20 فبراير في احتجاجات عارمة، خارج تأطير الأحزاب السياسية، وحرص هذه الحركة على إعلان استقلاليتها عن الأحزاب، يجسد أزمة هذه الأخيرة وعدم قدرتها على التأطير أو جلب النّخب أو التعبير عن مطالب الشارع..

وتضاف هذه الإشكالات إلى مجموعة من الاختلالات الأخرى أسهمت في تراجع حضور هذه الأحزاب في عمق المجتمع؛ ذلك أن الكثير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منها فشلت في تدبير اختلافاتها الداخلية بصورة ديمقراطية، وأدى إلى ضعف أدائها على مستوى الوظائف الاجتماعية والسياسية والتربوية المنوطة بها.

ومن خلال هذه المعطيات، يمكن إجمال تجليّات أزمة التجدّد فيما يلي:

- التدبير غير الديمقراطي لقضاياها واختلافاتها الداخلية، وإعمال أساليب التزكية والتعيين، وسيادة منطق الوراثة في بناء الشرعية السياسية، حيث تصبح الديمقراطية الداخلية بدون جدوى، كلما تم الاقتراب من مراكز القرار داخل الهياكل الرئيسية للحزب؛

- تنامي الانشقاقات المتتالية في صفوف الأحزاب ومغادرة عدد من المناضلين لها؛

- ضعف الأداء على مستوى الوظائف الاجتماعية والسياسية والتربوية؛

- الحضور الضعيف للأحزاب في عمق المجتمع واقتصاره في غالب الأحيان على المناسبات الانتخابية؛

- عدم القدرة على تحديث وتطوير بنائها وخطاباتها ووظائفها الاجتماعية والسياسية؛

- عدم استحضار الكفاءة في تزكية المرشحين للانتخابات، في مقابل هيمنة هاجس الظفر بأكبر عدد من المقاعد، ضدّا على إرادة القواعد والمعايير الموضوعية؛

- سيادة معيار الولاء والقرابة والزبونية داخل الأحزاب لتسلّق المهام القيادة، بالشكل الذي يكرّس «شخصنة» هذه الهيئات ويحول دون تجددها؛

- مغادرة عدد من الطاقات الشابة للأحزاب؛

- تفشي ظاهرة العزوف السياسي، من حيث ضعف الانتماء إلى الأحزاب والاهتمام بالشأن السياسي والمشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية[4]؛

- وجود علاقة مأزومة بين قيادة عدد من الأحزاب وتنظيماتها الشبيبية؛

- اتساع الهوة بين عدد من الأحزاب ومكونات المجتمع (الطبقة الوسطى على وجه الخصوص)؛

- ارتباط موقع المستشار أو البرلماني بتحقيق المصلحة الخاصة في مخيال المواطن؛

- تهافت الأحزاب على استقطاب الأعيان خلال الانتخابات، ضدا على الكفاءة والمجهود النضالي للعضو؛ وهو تهافت يجد مبرراته في استحضار إمكانياتهم المادية، والرغبة في الفوز بأكبر عدد من المقاعد الانتخابية وبأسهل الطرق، بصورة تكرّس رتابة وأزمة المشهد السياسي والحزبي، لأنّ ذلك يحول دون بروز نخب جديدة شابّة وكفأة قادرة على تحمل المسؤوليات وإعطاء دينامية جديدة لتدبير عمل الأحزاب.

ولا تتوانى الكثير من الأحزاب السياسية في اختلاق ذرائع ومبررات لإنتاج نفس النخب؛ فتارة تبرر ذلك بإكراهات الوقت وبتحديات المرحلة ومتطلبات الخبرة والكفاءة، وتارة أخرى بالشرعية التاريخية.

إن هذه العوامل مجتمعة تدفع إلى التساؤل عن مدى جدّية ومصداقية جهود هذه الأحزاب، باتجاه دفع الدولة إلى اعتماد إصلاحات ديمقراطية، في الوقت الذي تتنكر له هي نفسها، ضمن ممارساتها الداخلية.

إن تجدّد النخب الحزبية يمكن أن يسهم في دعم أداء البرلمان، كما سيؤدي حتما إلى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إخراج الأحزاب من جمودها وانغلاقها، وحدوث مصالحة بين المواطن والشأن السياسي بشكل عام، بما يرسّخ لديه القناعة بأهمية الانخراط في الأحزاب، طالما أنه سيجد نفسه داخلها.

ثانيا، تداعيات أزمة تجدّد النخب الحزبية على العمل البرلماني

يتبوأ البرلمان مكانة متميزة في النظام السياسي والدستوري للدّول، بالشكل الذي يجعل منه أحد المقومات الأساسية للدولة الحديثة؛ وهو يتكون من أعضاء منتخبين أو معينين أو من هما معا؛ ويحدد عدد أعضائه بحسب نسبة السكان أو بتحديد دقيق للعدد بمقتضى بنود الدستور؛ وهو يتكون من غرفة واحدة أو من غرفتين.

ويحيل البرلمان في إحدى تعريفاته (الجانب العضوي) إلى المجالس العامة، التي تضم مجموعة من النّخب المختلفة.

وتنطوي مهامّ ووظائف البرلمان على أهمية كبرى، لارتباطها بالتشريع ومراقبة العمل الحكومي ورسم السياسات العامة للدولة والدبلوماسية البرلمانية، وهو ما يفرض وجود كفاءات وخبرات بداخله.

ولقد عرف العمل البرلماني المغربي في الآونة الأخيرة تفشي مجموعة من الاختلالات التي تسائل في العمق الأحزاب السياسية، باعتبارها مشتلا مفترضا للنخب البرلمانية؛ كما تسائل الدولة، من حيث توفير الشروط اللازمة لإفراز نخب ذات كفاءة.

فهناك تفشي ظاهرة العزوف السياسي، سواء على مستوى الانتماء للأحزاب السياسية أو الاهتمام بالشأن السياسي أو المشاركة في الانتخابات؛ وتؤكد إحصائيات رسمية، بصدد انتخابات 2007 التشريعية، أن شريحة الشباب من 18 إلى 34 عاما، والتي شكلت نسبة أكثر من 33% من مجموع الناخبين، كانت أكثر الفئات العمرية التي لم تذهب إلى مكاتب الاقتراع.

كما تنامت عمليات الترحال السياسي داخل البرلمان، من حزب أو فريق إلى آخر؛ وهي تعبر عن سلوك انتهازي[5]، تتحكم فيه المصلحة الشخصية..؛ كما أنه عمل مستفز يميّع العمل السياسي وينمّي العزوف الانتخابي، ويسيء بالدرجة إلى المواطن/ الناخب، و إلى عمل الأحزاب - بما فيها تلك التي تعتبر نفسها محسوبة على الصف الديمقراطي- التي لم تعد قادرة على إنتاج نخب ملتزمة ومؤمنة ببرامجها وأفكارها، ومستعدة للتضحية، في سبيل مبادئها وأهدافها، في مواجهة كل إغراء أو تهديد؛ إضافة إلى كونه يسيء إلى مؤسسة البرلمان، التي يفترض أن تضمّ نوابا ومستشاري،ن يستحضرون مصالح الأمة، قبل أي شيء آخر . ومعلوم أن قانون الأحزاب لم يحسم مع الظاهرة، لغياب جزاء صرم وواضح يلحق القائمين به[6]؛ ومع وجود مادة أخرى في نفس القانون هي المادة 27 التي تشير إلى أنه «يمكن لكل عضو في حزب سياسي وفي أي وقت ينسحب منه مؤقتا أو بصفة نهائية، شريطة الامتثال للمسطرة التي يقررها النظام الأساسي للحزب في هذا الشأن».. مما جعل الظاهرة تتزايد، قبل أن يحسم الدستور المعدّل (2011) معها بصورة صارمة[7].

علاوة على ذلك، يبدو أن عدم تجدّد النخب الحزبية يفضي، في كثير من الأحيان، إلى بروز تحالفات سياسية برلمانية (في الأغلبية أو المعارضة) «شاذة»، تتحكم فيها الآنية والمصالح الضيقة وضمان استمرارية هذه النخب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد ظهر تحالف ضم ثمانية أحزاب بتاريخ (05 أكتوبر 2011)، أي قبيل الانتخابات التشريعية، ضم أحزابا لا تتقاسم وحدة الأرضية الإيديولوجية ووحدة البرنامج السياسي ووحدة الرؤية الإستراتيجية المتعارف عليها ضمن التحالفات التي تشهدها الأنظمة الديمقراطية؛ ولم يسبق لغالبيتها أن بلورت أنشطة أو مواقف مشتركة.. نفس الأمر يمكن أن يقال عن التحالف الحكومي الحالي، الذي يجمع بين مكونات إيديولوجية متباينة..

إن أزمة تجدّد النخب الحزبية لا يمكن أن نفصلها عن الحالة المزرية التي تعيشها معظم الأحزاب. والواقع أن عدم التجدّد أو حدوثه ببطء يفوّت على الأحزاب نفسها أو على البرلمان فرصة التّطور، عبر الانفتاح على كفاءات نخب جديدة، تسمح لهما بمواكبة التحولات المجتمعية وبتغذية نفسيهما بأفكار ونفس جديدين.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مفارقة ينبغي التنبيه إليها؛ وهي تتعلق بذلك البون الحاصل بين الصلاحيات المخولة للنخب الحكومية والبرلمانية نظريا، وبين تلك السلطات التي تمارسها بالفعل ميدانيا، في ظل تداخل السّلط في عدد من الدول العربية.

وعلاوة عن المسؤولية المحورية، التي تتحملها وضعية الأحزاب السياسية ،على مستوى تجدّد النخب في التأثير بالسّلب على الأداء البرلماني، فإن هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر بدورها في هذا الشأن؛ ونذكر من ذلك:

- طبيعة الإطار القانوني المنظّم للعملية الانتخابية، وما إذا كان يضمن نزاهة الانتخابات أم لا؛

- نمط الاقتراع، وما إذا كان مباشرا أو غير مباشر؛

- التدخلات المباشرة وغير المباشرة، التي يمكن أن تباشرها السلطات في العملية الانتخابية، من قبيل تزوير الإرادة واستعمال المال العام وتدخل السلطة لصالح طرف أو أطراف معينة..؛

- التقطيع الانتخابي والاعتبارات المتحكمة فيه؛

- طبيعة الجهات المراقبة لسير العملية الانتخابية؛

- مدى قوة المؤسسة القضائية واستقلاليتها؛

- مدى مواكبة الإعلام وفعاليات المجتمع المدني للعملية الانتخابية..

إن عدم التجدّد أو حدوثه بشكل بطيء داخل مؤسسة البرلمان يولّد مجموعة من الممارسات السّيئة، المرتبطة بعدم الانضباط وعدم اللامبالاة والغياب المستمر عن الجلسات وعمل اللجان البرلمانية المختلفة، واعتبار الموقع داخل البرلمان مطيّة لتحقيق المصالح الخاصة.. وعدم الالتزام السياسي واللجوء إلى التّرحال[8]، من حزب أو فريق لآخر.

إن الاختلالات التي تعيشها الأحزاب السياسية، على مستوى تجدّد النخب، يؤثر بصورة كبيرة على استقرار البرلمان بغرفتيه وعلى التوازنات القائمة بداخله وعلى أدائه.

فعلى مستوى التشريع، تشير المعطيات أن مساهمة البرلمان ضعيفة، مقارنة بالمبادرات الحكومية، وذلك قياسا بالتجارب الديمقراطية في هذا الشأن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما على مستوى مواكبة السّياسات العامة، فتبدو مساهمة البرلمان بغرفتيه رمزية، حيث تنصبّ النقاشات المرتبطة بالتصريح الحكومي، في غالب الأحوال على قضايا سطحية؛ وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى أن السياسات العمومية ترتبط بقضايا تقنية ومعقّدة، تفترض الاطلاع والكفاءة.

وفيما يتعلق بمراقبة العمل الحكومي، عبر مختلف الآليات الدستورية، فيلاحظ أن الأسئلة الكتابية والشفوية يغلب عليها، في كثير من الأحيان، طابع الإثارة والسطحية.. ، فيما لا يتم تحريك ملتمس الرقابة إلا نادرا، نتيجة إكراهات دستورية، تفرض شروطا تعجيزية لإعماله؛ ونفس الشيء بالنسبة للجان تقصي الحقائق، التي كانت تتطلب شروطا صعبة لإحداثها[9]، كما أن حضور أعضاء البرلمان في لجان هذا الأخير غالبا ما تكون ضعيفة.

أما بالنسبة للدبلوماسية البرلمانية، فعلاوة عن ضيق الهامش الدستوري، لتحرك البرلمان في هذا الشأن، وصعوبة الولوج إلى المعلومات المرتبطة بالسياسة الخارجية، وعدم قدرة أو حرص الأحزاب على إنتاج نخب في مستوى هذه المهام؛ ففي عالم تعقدت فيه القضايا والأزمات، أصبحت الدبلوماسية تفترض وجود مقوّمات علمية وتقنية وكفاءة واطلاع واسع على مقومات العمل الدبلوماسي والقانون الدولي واللغات الحية.. وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول مدى قدرة النخب البرلمانية على القيام بهذه المهمة على أحسن وجه.

ثالثا: التحولات الدستورية والسياسية وأثرها على تجديد النخب

شهد المغرب في سنة 2011 حراكا مجتمعيا، قادته حركة 20 فبراير[10]، انطوى على مجموعة من المطالب والانتظارات السياسية والاجتماعية والحقوقية والثقافية.. ، كان من بينها دعوة الدولة إلى توفير الشروط القانونية، التي تسمح بتجديد النخب، ومطالبة الأحزاب السياسية بإعمال آليات الديمقراطية الداخلية، بما يسمح بدعم التغيير الحقيقي وتداول النخب..

وفي أعقاب هذه الاحتجاجات، تمّ تعديل الدستور في الفاتح من شهر يوليوز 2011، حيث جاء متضمنا لعدد من المقتضيات الجديدة، التي تدعم تجدّد النخب وتدعم العمل البرلماني؛ فعلاوة عن دعمه للحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطن والتفصيل فيها، حاول الدستور المعدّل إعادة صياغة مهام السّلط، في إطار يسمح بقدر من التوازن والوضوح في الصلاحيات، وتجاوز مختلف الإشكالات المرتبطة بغموض النصوص في الدستور السابق، أو تداخل السّلط التي أفرغت المسؤولية الحكومية من مدلولها وفتحت باب التأويلات الواسعة.. كما سار باتجاه دعم العمل البرلماني، من حيث الصلاحيات التشريعية والعمل الرقابي والدبلوماسية البرلمانية وتعزيز صلاحيات المعارضة البرلمانية..، حيث أكد في الفصل السابع منه على أنه: «يجب أن يكون تنظيم الأحزاب السياسية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية»، فيما أصبح لازما بموجب الفصل 47 منه تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي سيتصدّر انتخابات أعضاء مجلس النواب.

ومن جهة أخرى، عمل الدستور المعدّل بمقتضى فصله العاشر على دعم أدوار المعارضة البرلمانية، على مستوى حرية الرأي والتعبير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاجتماع والتمويل والاستفادة من حيز هام ضمن وسائل الإعلام؛ والمشاركة في عمليات التشريع والمراقبة والتمثيلية، في مختلف لجان البرلمان؛ والمساهمة في الدبلوماسية البرلمانية..

كما أكد الدستور على إدماج المرأة، من خلال التأكيد على أن الدولة تسعى إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء؛ وإحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (الفصل 19 من الدستور). إضافة إلى إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي (الفصل 170 من الدستور)، كسبيل لدعم مشاركة الشباب في التنمية وإدماجهم في المجتمع.

إن ترجمة هذه المقتضيات وبلورتها على أرض الواقع، من خلال تشريعات وقوانين تنظيمية بنّاءة وسياسات عمومية منفتحة، يمكن أن يسهم في تجدّد النخب ودعمها بكفاءات شابة ونسائية، تكسر الجمود الحاصل في هذا الشأن، وتسهم أيضا في تطوير العمل البرلماني.

غير أن تفعيل هذه المقتضيات يفترض بدوره وجود نخب جيّدة وذات كفاءة عالية وقادرة على بلورتها بصورة بناءة وسليمة، تنسجم وتحديات المرحلة، بدل تفريغها من مدلولها وعمقها. ذلك أن النخب التي لا تؤمن بالديمقراطية في سلوكها، لا يمكن لها أن ترسّخها ميدانيا..

وقد أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2011 أن هناك قدرا من التجديد للنخب البرلمانية، نتيجة لمجموعة من العوامل، أهمها؛ سعي عدد من الأحزاب إلى تجاوز الاختلالات، التي سبقت الانتخابات السابقة، على مستوى تهميش النساء والشباب والانفتاح بصورة كبيرة على الأعيان، حيث بدا هنالك تحوّل على مستوى طبيعة المرشحين وفئاتهم ومستوياتهم المعرفية، إضافة إلى تخصيص الدولة للائحة وطنية خاصة بالشباب، مكّنت عددا منهم من الوصول إلى مجلس النواب، إضافة إلى مراجعة قانون الأحزاب..

تجديد النخب، على ضوء الانتخابات التشريعية 2011 [11]

توزيع المرشحين،

حسب النوع على الصعيد الوطني

- عدد المرشحين: 7102
- الذكور 5478 بنسبة 77،13 %
- النساء 1624 بنسبة 22،87%

توزيع المرشحين رؤوس اللوائح،

حسب النوع على الصعيد الوطني

- عدد المرشحين: 1584
- الذكور 1501 بنسبة 94،76%
- الإناث بنسبة 83 بنسبة 5،24%

توزيع المرشحين رؤوس اللوائح،

حسب النوع على الصعيد الوطني

- عدد المرشحين: 1584
- 2141 ما بين 35 و45 بنسبة 30،15 %
- 1960 ما بين 45 و55 بنسبة 27،6%
- 1924 أقل من 35 بنسبة 27،09%
- 1077 أكثر من أو يساوي 55 بنسبة 15،16%

توزيع المرشحين، حسب المستوى الدراسي

على الصعيد الوطني

- عدد المرشحين 7102%
- عالي 3297 بنسبة 46،42%
- ثانوي 2743 بنسبة 38،62%

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ابتدائي 862 بنسبة 12،14%
- بدون 200 بنسبة 2،82%

توزيع المرشحين رؤوس اللوائح،

حسب المستوى الدراسي على الصعيد الوطني

- عدد المرشحين 1584
- عالي 952 بنسبة 60،1%
- ثانوي 470 بنسبة 29،67%
- ابتدائي 139 بنسبة 8،78%
- بدون 23 بنسبة 1،45%

إن الاختلالات التي تعيشها الأحزاب المغربية حاليا، على مستوى تجدّد النخب، لا هي في صالح المجتمع ولا في صالح الدولة ولا في صالح الأحزاب السياسية نفسها؛ ولذلك فالأمر يتطلب جرأة سياسية وإرادة حقيقية؛ كما يفرض اتخاذ مجموعة من المبادرات والتدابير المرتبطة، باعتماد الديمقراطية الداخلية للأحزاب؛ واعتماد أساليب قانونية داعمة لفئات كالنساء والشباب داخل هذه الأحزاب؛ وانفتاح الأحزاب على مختلف مكونات المجتمع وكفاءاته، وتحوّلها إلى مدارس للتنشئة السياسية، بهدف إعداد نخب قادرة على تدبير الشأن العام بكفاءة واقتدار؛ علاوة على اعتماد الدولة على أنظمة ومعايير انتخابية، مؤسسة على الكفاءة والمحاسبة والمصداقية، ومحاطة بضمانات سياسية وإدارية وقانونية وميدانية... تكفل احترام إرادة المواطنين واختياراتهم.. ودعم استقلالية القضاء، بما يحمي العملية الانتخابية ويوفر شروط نزاهتها..

وإذا كانت الأحزاب السياسية مطالبة بإعداد نخب وفية وملتزمة بمبادئ الحزب ومستعدة للدفاع عنها، فإن المواطن بدوره يظلّ ملزما بمعاقبة الأحزاب، التي لا ترسّخ تجدّد النخب، عبر عدم التصويت على مرشحيها، خلال الانتخابات المحلية والتشريعية؛ كما أن وسائل الإعلام وهيئات المجتمع المدني تتحملان مسؤولية، على مستوى ترسيخ ثقافة تجدّد النخب ومواكبتها.

هوامش

1 - كوليت أسمال: مظاهر خصوصية النخب السياسية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 9 /10، 1989، ص 5

2 - لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن؛ يراجع؛ إدريس لكريني: النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح؛ مجلة الديمقراطية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ السنة السابعة؛ العدد 25 ؛ يناير 2007.

3 - أي استثمار التاريخ النضالي في كسب الشرعية ومنع التداول؛ لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع؛ يراجع؛ إدريس لكريني: أزمة تجدد النخب في المشهد الحزبي المغربي؛ القدس العربي؛ لندن؛ عدد 6116 بتاريخ 3 فبراير 2009 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4 - لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن؛ يراجع؛ إدريس لكريني وفاطمة غلمان؛ إشكالية العزوف السياسي في المغرب؛ الانتخابات التشريعية نموذجا؛ مجلة الديمقراطية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ العدد 33 يناير 2009.

5 - قد ينتقل المعني إلى حزب معارض لتوجه حزبه الأصلي.

6 - تنص المادة الخامسة من قانون الأحزاب على أنه «لا يمكن لشخص يتوفر على انتداب انتخابي ساري المفعول في إحدى غرفتي البرلمان تم انتخابه فيها بتزكية من حزب سياسي قائم؛ أن ينخرط في حزب سياسي آخر إلا بعد انتهاء مدة انتدابه...».

7 - ينص الدستور المعدل في فصله 61 إلى أنه: «يجرد من صفة عضو في أحد المجلسين؛ كل من تخلّى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه في الانتخابات؛ أو عن الفريق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها».

8 - شهدت ولاية 1997-2002 حوالي 118 انتقالا للنواب من كتلة إلى أخرى.

9 - بعدما كان إحداثها صعبا في ظل دستور 1996؛ أضحت أقلّ صعوبة بمقتضى الفصل 67 من دستور 2011 الذي يؤكد على أنه: «يجوز أن تشكل بمبادرة من الملك؛ أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب؛ أو ثلث أعضاء مجلس النواب؛ لجان نيابية لتقصي الحقائق...».

10 - لمزيد من التفاصيل بصدد هذه الحركة؛ يراجع؛ إدريس لكريني: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب؛ مجلة السياسة الدولية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ العدد لشهر نيسان – أبريل 2011.

11 - مصدر الإحصائيات المرتبطة بالانتخابات التشريعية لسنة 2011 http://www.elections2011.gov.ma

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner